الفصل الثاني

ملامح الكاريكاتير السياسي في فترة نجيب (١٩٥٢-١٩٥٤)

obeikan.com

الفصل الثاني
ملامح الكاريكاتير السياسي في فترة نجيب
(١٩٥٢-١٩٥٤)

شهدت الفترة التي تلت خلع الملك فاروق الكثير من الأحداث والصراعات والمفارقات، التي ساهمت بشكل ما في رسم وتشكيل ملامح مصر ما بعد الثورة، الفترة التي اعتبرت فارقة في حياة أمة عانت لتطوي صفحات من الماضي مليئة بالظلم والقهر والعبودية، وتطلعت لفتح صفحة جديدة تتصالح فيها مع الوطن الذي عاشت في قلبه مغتربة.

كانت هذه الفترة أيضًا فارقة في حياة محمد نجيب سواء على المستوى السياسي أو الإنساني. فلا نبالغ إن قلنا أن نجيب قد دفع ثمنًا باهظًا لمشاركته الضباط الأحرار في الإعداد للانقلاب، وثمنًا أكبر لتوليه منصب رئيس الجمهورية، وهو حريته، فقد عاش تحت الإقامة الإجبارية وفي ظروف إنسانية صعبة لما يقرب من ٣٠ عامًا.

وهذه الفترة كفيلة أن تثبت عمليًا ما للإعلام من دور خطير وقدرة رهيبة في تشكيل الرأي العام، ففي الوقت الذي اتسعت فيه شعبية نجيب وتخطت حدود مصر والسودان، استطاع الإعلام في مدة قصيرة أن يقتنص من شعبيته ويقلب عليه بعض الجماهير، وأخيرًا يجعله في طي النسيان لسنوات. هذا التحول إعلاميا لم يكن عفويًا بل كان مخططًا ومدروسًا، خاصة بعد تعيين صلاح سالم وزيرًا للإرشاد، الذي ساعد أن يخبو نجم نجيب في مقابل صعود نجم عبد الناصر. وقد شعر نجيب نفسه بتجاهل الإعلام المتعمد له في الفترة الأخيرة لصالح آخرين، وظل يشكو من أن صورته لا تنشر بمساحة وقدر كاف[١].

وقد شاركت الرسوم الكاريكاتورية في هذا التحول الإعلامي، فبعد أن مجدت نجيب وصورته بالبطل والقائد والزعيم الأوحد، تجاهلته تدريجيًا وهي تلتف حول جمال عبد الناصر لتصنع منه زعيمًا، فقد فطن الرسامون مبكرًا للمحرك الرئيسي للأحداث والعقل المدبر للانقلاب.

(١) خالد محيي الدين، "والآن أتكلم"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص: ٢٢٧.

شرح نجيب في مذكراته "كنت رئيسًا لمصر" كيف أن تحركهم ليلة ٢٣ يوليو والاستيلاء على مبنى القيادة كان متعارفًا فيما بينهم بلفظ "انقلاب"، ثم تم استبداله بلفظ "حركة" عند مخاطبة الشعب لمحاولة كسبه لصفوفهم، وعندما أيدتهم الجماهير وهتفت بحياتهم، أضافوا لكلمة "الحركة" صفة "المباركة"[١]، حتى تطور الأمر سريعًا ليصبح "الانقلاب" اسمه "ثورة"، فقد استقبل الشعب حركة الجيش بحفاوة شديدة، والذي رأى فيها تدشين لحقبة جديدة ستتحقق فيها مطالبه الوطنية، مما رقي بها لأن تكون ثورة شعبية، وبالتالي اكسبها شرعية سياسية. كان التأييد الشعبي يتعاظم بصورة لم تكن متوقعة حتى للضباط الأحرار أنفسهم.

وكتب نجيب بأنه أول من أطلق عبارة "الضباط الأحرار" على التنظيم الذي أسسه جمال عبد الناصر، وإن كان يعتذر عن هذه التسمية ويرى أنهم كانوا "أشرارًا"، لاستغلالهم لشخصه[٢]، في حين يعتقد خالد محيي الدين، أحد الضباط الأحرار، بأن "جمال منصور" هو من اختار اسم "الضباط الأحرار"[٣]!

كان انضمام اللواء محمد نجيب لتنظيم "الضباط الأحرار" يعد أكبر مكسبًا لهم وللثورة، فقد كان يتمتع بشعبية ضخمة وزعامة بين ضباط الجيش، ولذلك لم يكن مفاجئًا أنه بمجرد صدور البيان الأول باسمه، انضم كافة ضباط الجيش للثورة، وبالتالي حال وجوده دون أن تتحرك قوات أخرى موالية للملك للقضاء على الثورة[٤]. ولعل هذا نفس السبب الذي جعل نجيب يشعر بأن الضباط الأحرار قد استغلوا اسمه وسمعته وشعبيته، وصنعوا منه واجهة يتحركون في إطارها[٥].

كانت الرسوم الكاريكاتورية كما سبق وأشرنا تصور نجيب بالزعيم الذي بسيفه سيقيم العدل، وسيقوم بعملية التطهير والتي تكمن في التخلص من زعماء وساسة النظام السابق، وعلى رأسهم مصطفى النحاس زعيم حزب الأغلبية الوفد.

(١) محمد نجيب، "كنت رئيسا لمصر"، المكتب المصري الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص: ١٤٥.
(٢) محمد نجيب، المرجع السابق، ص: ٩١.
(٣) خالد محي الدين، المرجع السابق، ص: ٢٢١.
(٤) حسين محمد أحمد حمودة، "أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون"، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٥، ص: ٨٧.
(٥) محمد نجيب، المرجع السابق، ص: ١٠٢.

شكل ٩٣: العدالة!

(روزاليوسف، ١٨ أغسطس ١٩٥٢)

شكل ٩٤: التطهير.. الخراف!

المواطن المصري: "الخرفان كتير.. ندبح مين فيهم الأول!!"

(روزاليوسف، ٢ سبتمبر ١٩٥٢)

كانت الشهور التالية لثورة ٢٣ يوليو حافلة، ففي ٧ سبتمبر ١٩٥٢، تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة محمد نجيب، وفي ٩ سبتمبر، صدر قانون "الإصلاح الزراعي"، والذي على أساسه تم تحديد ملكية الأرض الزراعية بمائتي فدان للفرد، وبالتالي تستولي الحكومة على مساحات الأراضي الزائدة، ثم تقوم بتوزيعها على صغار الفلاحين، قطعًا ما بين فدانين إلى خمسة[1].

ورحبت الرسوم بقانون "الإصلاح الزراعي" ورأت فيه خطوة في طريق القضاء على الإقطاع والرأسمالية، وإعادة لتوزيع الثروات.

شكل ٩٥: الرأسمالية!

نجيب: "ما تخافش .. مش ممكن حتعور إلا إذا تحركت!!"

(روز اليوسف، ٨ سبتمبر ١٩٥٢)

شكل ٩٦: تحديد الملكية!

الإقطاع: "ده أخده بعد الأكل، ولا قبل الأكل!!"

(روز اليوسف، ١٥ سبتمبر ١٩٥٢)

(١) طارق البشري، "الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠"، مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص: ٨٥.

وفي ١٠ ديسمبر ١٩٥٢، أعلن عن إلغاء دستور ١٩٢٣، كما تم إنشاء محكمة الغدر في ٢٢ ديسمبر والتي اشترك فيها الضباط بنسبة أربعة أعضاء إلى ثلاثة مستشارين، وأنشئت محكمة الثورة في سبتمبر ١٩٥٣ لتحاكم بعض من الساسة القدامى، وكذلك أنشئت المحاكم الشعبية التي حاكمت الإخوان في نوفمبر ١٩٥٤، وصدر قانون جديد للأحكام العرفية في ٧ أكتوبر ١٩٥٤[١].

أجمع عدد كبير من الضباط الأحرار والمثقفين والقريبين من أحداث ٢٣ يوليو في مذكراتهم بأن عبد الناصر كان العقل المحرك للتنظيم، والرأس المدبرة للانقلاب أو الثورة. وقد فطن القلة القليلة بأن للقيادة في الواقع زعيمين، زعيم كان ظاهرًا أمام الجمهور متمثلًا في شخص محمد نجيب، وزعيم فعلي في الظل متمثلًا في شخص جمال عبد الناصر، الرئيس الفعلي للجنة التأسيسية للضباط الأحرار.

وكان مجلس قيادة الثورة يتكون من ١٤ عضوًا، يتضمن الأعضاء التسعة للجنة التأسيسية للضباط الأحرار ومنهم: جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، وصلاح سالم، وجمال سالم، وأنور السادات، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم[٢]. ثم تم تنفيذ اقتراح بتشكيل لجنة مصغرة من مجلس قيادة الثورة تقوم بدراسة الأمور ثم تعرض مقترحاتها على المجلس بكامل هيئته، وبالتالي تركزت السلطة في يد أربعة عشر، ثم في يد خمسة، وانتهى الأمر بتركيزها في يد عبد الناصر وحده[٣].

ويرى المستشار طارق البشري في كتابه "الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو"، بأن عبد الناصر انفرد بالسلطة عبر تواريخ ثلاث في ١٩ يناير ١٩٥٣ عندما أعلن مجلس القيادة تعين عبد الناصر نائبًا لرئيسه محمد نجيب، ومع إعلان الجمهورية في ١٨ يونيو، عندما أصبح عبد الناصر وزيرًا للداخلية محل سليمان حافظ، وأصبح عبد الحكيم عامر قائدًا عامًا للجيش بدلًا من محمد نجيب، وأصبح محمد نجيب رئيسًا للجمهورية، قيل إنه رئيس "لجمهورية برلمانية"، أي ليست له سلطات رئاسية على الرغم من عدم وجود برلمان"[٤]!

ويضيف البشري بأن الثمانية عشر عامًا (من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠) عرفت مصر رئيسًا واحدًا وثلاث تنظيمات شعبية، هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد

---

(١) طارق البشري، المرجع السابق، ص: ٩٣-٩٤.

(٢) خالد محي الدين، المرجع السابق، ص: ١٧٥.

(٣) خالد محي الدين، المرجع السابق، ص: ١٩٨.

(٤) طارق البشري، المرجع السابق، ص: ٨٤.

الاشتراكي، التي كانت أعمارها قصيرة ولم تكن لها تأثير فعلي[1]، وبالتالي فإن أخطر القرارات السياسية التي اتخذت سواء في الخمسينيات أو الستينيات لم يكن لهذه التنظيمات أي دور فيها[2].

وشهدت وزارة نجيب الأولى حدوث أول شرخ في العلاقة بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين. فقد اقترح عبد الناصر أن يمثل الإخوان في الوزارة، وبالفعل اقترح حسن الهضيبي (المرشد العام للإخوان المسلمين وقتها) الشيخ الباقوري وأحمد حسني، لكن بينما كان الوزراء يستعدون لحلف اليمين حتى فوجئوا بترشيح الإخوان لشخصين آخرين بعد أن عدل مكتب الإرشاد اقتراح الهضيبي، فقوبل ترشيحهم بالرفض، كما تحدى الباقوري أوامر الجماعة وقبل الوزارة، مما تسبب في إحداث شرخ في صفوف الجماعة نفسها، الشرخ الذي لعب عليه كثيرًا عبد الناصر "مستفيدًا منه في استقطاب عناصر هامة من الجماعة، ومن جهازها السري إلى صفه وضد الهضيبي، مما أربك الجماعة فيما بعد إرباكًا شديدًا"[3].

ومن الجدير بالذكر، أن الإخوان المسلمين كانوا التنظيم الوحيد الذي اهتم عبد الناصر بإخطاره بميعاد الثورة قبل قيامها، لدرجة أنه أجل قيامها يومًا حتى يتم إفادته بموافقة المرشد العام[4].

لم يتصادم عبد الناصر فقط مع الإخوان، إنما أيضًا تصادم مع اليسار، ومع "حدتو" بالذات، المنظمة التي أسهمت معه في تنظيم "الضباط الأحرار"، وبدأت خطة التصادم بمصادرته لصحيفتهم "الكاتب"، ثم مجلتهم "الواجب"[5]. وفي ١٨ يناير ١٩٥٣ شن الأمن حملة اعتقالات واسعة شملت ١٤ من قادة الأحزاب و٣٩ شخصًا بتهمة الاتصال بجهات أجنبية، و٤٨ شيوعيًا أغلبهم أو ربما كلهم من أعضاء "حدتو"[6].

وتم إعلان مصر جمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ وتعيين محمد نجيب رئيسًا لها. ورسم عبد السميع محتفلًا الملك فاروق وقد قتل بسيف (الجمهورية) وفوق صدره يقف "المصري

(١) طارق البشري، المرجع السابق، ص: ١٣٠.

(٢) طارق البشري، المرجع السابق، ص: ١٣٤.

(٣) خالد محيي الدين، المرجع السابق، ص: ١٩٦.

(٤) طارق البشري، المرجع السابق، ص: ٧٥.

(٥) خالد محيي الدين، المرجع السابق، ص: ١٩٨.

(٦) خالد محيي الدين، المرجع السابق، ص: ٢٠٢.

أفندي" تحت اسم "المواطن المصري" (فقد سلب منه لقب "أفندي" *) يقول: "أنا الدولة" وحوله مجموعة من الضباط الأحرار ومن ضمنهم محمد نجيب شاهرًا سيفه لأعلى (إشارة إلى النصر).

وفي ١٠ فبراير ١٩٥٣ أعلن عن دستور مؤقت يجري به العمل لمدة ثلاث سنوات، وهي الفترة الانتقالية التى حددتها وقتها قيادة الثورة(١).

شكل ٩٧: فترة الانتقال!
الرئيس نجيب: "اوعى تمس وراك أحسن تقع!"
(روزاليوسف، ٩ فبراير ١٩٥٣)

وتنفس الشعب الصعداء بإعلان الجمهورية الذي أعتبر خطوة صحيحة على طريق الديمقراطية المنشودة، ومع ذلك كان هناك أصوات عديدة تطالب بعودة الجيش إلى ثكناته. ونلاحظ أنه بعد إعلان الجمهورية وسطوع نجم عبد الناصر، تلاشت تدريجيًا الرسوم التي تنفرد بتصوير نجيب وحده، وانتشرت تدريجيًا الرسوم التي تصور الاثنين معًا أو تصور عبد الناصر وحده. وبالتالي لم ينل نجيب حظًا وفيرًا من الرسوم الكاريكاتورية بالمقارنة بعبد الناصر.

رسم عبد السميع كاريكاتيرًا تصدر غلاف "روزاليوسف" وفيه "المصري أفندي" يصافح نجيب قائلًا: "أنا قعدت ثمانية وعشرين سنة أدور عليك"، في إشارة إلى عمر المجلة آنذاك.

* بعد أن تم إلغاء ألقاب البشوية والأفندية، تحول اسم "المصري أفندي" إلى "المواطن المصري"، وسيتم الإشارة إلى الشخصية باسمها الأصلي "المصري أفندي" عند الحديث عنها.

(١) طارق البشري، المرجع السابق، ص: ١٠٤.

شكل ٩٨: الباحث عن الثورة!

المواطن المصري: "أنا قعدت ثمانية وعشرين سنة أدور عليك!!"

(روزاليوسف، ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣)

وتعقيبًا على تصريح عبد الناصر بأن "عجلة الثورة مستمرة في تقدمها محطمة كل خائن وخائر"، رسم عبد السميع نجيب يقود بلدوزر(الثورة) لدك الطرق يسحق كل من يمر بهم ويساويهم بالأرض، يظهر من ضمنهم زعماء الوفد مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين.

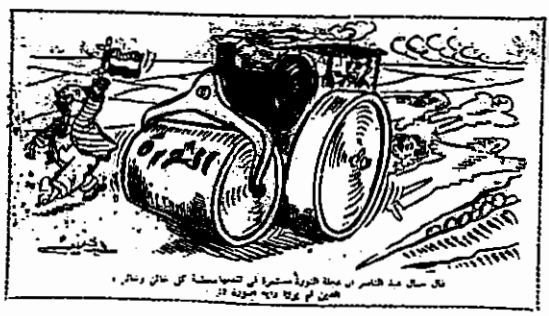

شكل ٩٩: عجلة الثورة!

"قال عبد الناصر: إن عجلة الثورة مستمرة في تقدمها محطمة كل خائن وخائر"

(روزاليوسف، ٢٠ سبتمبر ١٩٥٣)

وفي برنامجه "مع هيكل" على قناة "الجزيرة"، تناول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل ملامح من الخلاف والتنافس الذي كان قائمًا بين نجيب وعبد الناصر، والذي يراه طبيعيًا ومنطقيًا بين اثنين وصف أحدهما (محمد نجيب) بأنه كان يمثل "قلب الثورة" و"وجهها الشرعي الذي عرفه الناس"، بينما وصف الآخر (جمال عبد الناصر) بـ "العقل في الثورة" و"الرجل الذي قاد كل التحركات" التي توصلت إلى إسقاط نظام لم يتوقع أحد أن في الإمكان إسقاطه، وبالتالي كان الخلاف بين القائد الذي "أعطى الثورة وجهها الإنساني والناس [أحبوه] وبين القائد "الحقيقي""[1].

وما لبث أن نشبت الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة وطفحت على السطح في الفترة من أواخر شهر فبراير إلى نهاية شهر مارس من عام ١٩٥٤، فيما عرفت باسم "أزمة مارس ١٩٥٤"، والتي بدأت بتقديم نجيب استقالته في ٢٣ فبراير احتجاجًا على وجوده الصوري في السلطة بدون صلاحيات مناسبة، والتي وضعت الثورة في اختبار فعلي لموقفها الحقيقي من الديمقراطية.

وعندما قبل مجلس قيادة الثورة استقالة نجيب، أصدر بيانًا توضيحيًا في صحيفة "الجمهورية" (٢٥ فبراير ١٩٥٤) تتضمن بعض العبارات ضد نجيب مثل: "محمد نجيب كان بعيدًا عن صفوف الضباط الأحرار"، "أخطر باختياره قائدًا للثورة قبل قيامها بشهرين فقط"، وأنه "بعد ستة أشهر من قيام الثورة بدأ يطلب بين وقت وآخر من المجلس منحه سلطات تفوق سلطة العضو العادي"، وأنه "اجمالًا..طالب بسلطة فردية مطلقة"[2].

ولم يتقبل الشعب خبر استقالة نجيب، فاندلعت المظاهرات في شوارع القاهرة، والتي نظمتها، كما يعتقد أستاذ الصحافة والإعلام كرم شلبي، الأحزاب القديمة وجماعة الإخوان والشيوعيون الذين كانوا يرون في الثورة "دكتاتورية عسكرية"[3]، والمؤيدون لمحمد نجيب لإيمانه بضرورة أن يسلم الجيش البلاد لسلطة مدنية. كما أعلن تأييده لنجيب

---

(١) محمد حسنين هيكل، "هيكل..أزمة مارس ١٩٥٤"، برنامج "مع هيكل"، قناة الجزيرة الفضائية، ٩ نوفمبر ٢٠٠٦، تم الاطلاع عليه في ١٠ أغسطس ٢٠١١ من على الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B93473F2-B262-406E-A8E0-2F5656B0E910.htm

(٢) د. كرم شلبي، "صحافة الثورة وقضية الديمقراطية في مصر"، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص: ٩٠.

(٣) د. كرم شلبي، المرجع السابق، ص: ٩٠.

سلاح الفرسان وبعض وحدات الإسكندرية العسكرية، التي خرجت هي الأخرى غاضبة مما أدى لحدوث صدام بين هذه القوى وبين قوات الشرطة أسفر عن سقوط قتلى من المدنيين والجنود[١].

وفي اجتماع عبد الناصر مع ضباط سلاح الفرسان الموالين لنجيب، برر رفضه للانتخابات البرلمانية لإقدام الإقطاعيين بشراء أصوات الناخبين قائلًا: "الشعب الذي لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية الحرية، لا يمكنه أن يستمتع بالحرية"، واندفع أحد الضباط قائلًا: "نحن لا نستطيع أن نفرض وصايا على أهلنا والحرية هي السبيل الوحيد لتعليم شعبنا كيفية ممارستها، ولا يمكن الحجر على الناس بحجة أنهم ليسوا أكفاء للاستمتاع بالحرية"[٢].

وكان يرى الضباط السودانيون بأنه لابد من وضع علاقة نجيب بشعب السودان في الاعتبار، وعدم تجاهل حقيقة أن السودانيين يحبونه، فالسودان لا تعرف جمال عبد الناصر، ولكن تعرف نجيب، كما أن إبعاد نجيب "عمل ضد وحدة مصر والسودان"[٣].

وكان لإدارة المباحث الجنائية العسكرية التابعة للبوليس الحربي دور مهم في أزمة مارس، حيث قامت بطبع منشورات وتوزيعها في محاولة للتشكيك في سلوك محمد نجيب والإساءة إلى شعبيته[٤]. كما كشرت الثورة عن أنيابها عندما شهد شهر مارس حملة اعتقالات واسعة، لم تخلو من حوادث الاعتداء والتعذيب في حق المعتقلين. فقد تم اعتقال عدد كبير من المنتمين لجماعة الإخوان، وقد بعث المضيبي خطابًا من السجن إلى نجيب (نشر في صحيفة "المصري" في ١٦ مارس ١٩٥٤) "يعرب فيه عن عدم ثقته في أن قيادة الثورة جادة بالفعل في إقامة حكم ديمقراطي سليم، مطالبًا بضرورة أن يشارك الأخوان المسلمون في تقرير شؤون البلاد"[٥]. وأيضًا وفقًا لصحيفة "المصري" في ١٧ مارس ١٩٥٤، احتجت نقابة المحامين على تعرض عدد منهم للتعذيب بعد اعتقالهم، وطالبوا بالتحقيق في واقعة الاعتداء حتى ينال المعتدون الجزاء الذي يتناسب مع ما اقترفوه في حقهم[٦].

(١) د. كرم شلبي، المرجع السابق، ص: ٩٠.
(٢) خالد محيي الدين، المرجع السابق، ص: ٢٧٢.
(٣) خالد محيي الدين، المرجع السابق، ص: ٢٧٣.
(٤) طارق البشري، المرجع السابق، ص ٩٥.
(٥) د. كرم شلبي، المرجع السابق، ص: ٩٩.
(٦) د. كرم شلبي، المرجع السابق، ص: ٦٤.

يرى هيكل بأنه منذ قبول مجلس الثورة استقالة نجيب والبلد قد دخلت في لحظة هي الأسوأ على الإطلاق، ويعتقد بأنه كانت هناك أطراف أخرى خارجية في هذا الصراع، وعلى رأسها الطرف الإنجليزي، الذي كان يحاول الاستفادة مما يجري. فوفقًا للوثائق البريطانية، وتحديدًا في ١٨ مارس، طلب رئيس الوزراء آنذاك ونستون تشرشل من السفير الإنجليزي في مصر أن يبحث معه ومع القائد العسكري فيلد مارشال إيرل ألكسندر تونس تنفيذ خطة "روديو" لاحتلال الدلتا ودخول القوات البريطانية القاهرة، وبالتالي إقامة حكومة موالية لهم[١].

ولامتصاص غضب الشارع، تم إعادة نجيب لرئاسة الجمهورية وعين خالد محيى الدين رئيسًا للوزراء[٢]، وأذاع مجلس قيادة الثورة بيانًا جاء فيه أنه "حفاظًا على وحدة الأمة يعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيسًا للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك"[٣]. وما أن علم الناس بالنبأ، حتى خرجت المظاهرات تحتفل بعودته، وتهتف باسمه.

وقد تدهورت علاقة ثورة ٢٣ يوليو مبكرًا بالصحافة والصحفيين، حتى مع أولئك الذين جمعت بينهم وبين بعض ضباط الثورة صداقات ومعرفة سابقة للثورة. فعلى سبيل المثال، كان أحمد أبو الفتح، رئيس تحرير صحيفة "المصري"، تربطه علاقة وطيدة قبل قيام الثورة ببعض رجالها، خاصة عبد الناصر، إلا أنه ما لبث أن تعارض خط الثورة مع اتجاه الصحيفة التي تنادي بالدستور وتؤمن بالحياة النيابية وتتبنى قضية الديمقراطية[٤]. فلم تنفعه صداقاته في المحنة التي أصابت الصحيفة جراء اختلافها مع خط الثورة، والتي بدأت بالتضييق عليها بوضعها تحت رقابة شديدة استحال التحايل عليها، والتي امتدت إلى أخبار الفن أو الأدب بحجة أن الكتابة لا تعجب الرقيب، مما أدى إلى تأخير الطبع وبالتالي عدم وصول الجريدة في موعدها[٥]. وليس هذا فحسب، تم إلغاء رخصة "المصري" بعد التحقيق والحكم في الادعاءات المقامة ضد محمود أبو الفتح (صاحب الجريدة) بدعوى قيامه "باتصالات في الخارج ضد نظام الحكم القائم"[٦]. وقد سجل عبد اللطيف البغدادي

(١) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق.
(٢) محمد نجيب، المرجع السابق، ص: ٢٣٢.
(٣) محمد نجيب، المرجع السابق، ص: ٢٣٥.
(٤) ـ سمير إسكندر، "موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية ١٩٤٦-١٩٥٤"، تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الجزء الثاني، ١٩٩٦، ص: ١٥٩.
(٥) د. سمير إسكندر، المرجع السابق، ص: ٢٠٩.
(٦) د. سمير إسكندر، المرجع السابق، ص: ٢١٠.

في مذكراته احتجاجه على محاكمة محمود أبو الفتح وعن أسلوب محاكمته أثناء وجوده في الخارج وتساءل عن توقيت المحاكمة التي لم يجد ما يبررها غير موقف الصحيفة من الثورة في الفترة الأخيرة، أي أن الدافع وراء المحاكمة كان الانتقام[١].

وعلى العكس كانت صحيفة "أخبار اليوم" التي تبنت خط الثورة واتجاهها، وبالتالي نالت شرف الحظوة ولو لوقت قليل. وقد "فضحت" الصحيفة نفسها في عدم ثبات موقفها وتذبذبها وفقًا لقرارات الثورة أو اقترافها ما يسمى بـ "النفاق الصحفي"، فبعد استقالة نجيب، كتبت في حكمة العدد التي كان لها إسقاط سياسي: "من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت"، مع تعقيب لمصطفى أمين يؤكد أن هذه الثورة ليست ثورة محمد نجيب وإنما هي ثورة عشرين مليونًا من المصريين ولا يمكن لفرد واحد أن يطغى ويتحكم ويفرض رأيه على الناس (أخبار اليوم، ٢٧ فبراير ١٩٥٤)[٢]. كما خرجت الأخبار مع صورة لجمال عبد الناصر وعنوان "قائد الثورة يتولى رئاسة الوزارة" وأيدت الأخبار إقصاء نجيب انتصارًا لما أسمته انتصار المبادئ على الأشخاص (الأخبار ٢٦ فبراير ١٩٥٤، المبادئ والأشخاص)[٣]، وبعد عودة نجيب خرجت "أخبار اليوم" مهللة بعودته.

وفي ٥ مارس، أعلنت قرارات مارس الشهيرة التي جاء فيها عقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الاقتراع العام المباشر تقوم بمناقشة مشروع دستور جديد وإقراره، والقيام بمهمة البرلمان إلى أن يتم انعقاد البرلمان الجديد، وإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية[٤].

ولقد رحبت مجلة "روزاليوسف" بقرارات ٥ مارس التي رأت فيها الطريق الحقيقي لإقرار الديمقراطية، ونشرت عدد من الرسوم الكاريكاتورية مرحبة بفكرة إقرار دستور جديد وفكرة عودة الحياة النيابية والأحزاب، إلا أنها لم تكن من أنصار عودة الجيش إلى ثكناته، خاصة فيما يتعلق بعودة الضباط الأحرار. ففي عدد ٢٩ مارس ١٩٥٤، تحت عنوان "مصير الثورة .. ومصير رجال الثورة!!؟" كتب إحسان عبد القدوس "قد يعود الجيش إلى ثكناته، كمبدأ عام. أما رجال الثورة بالذات .. فلا .. كيف يعود البكباشي جمال عبد الناصر ليقف "زنهارا" أمام أي لواء، ويرفع يده "تعظيم سلام" لكل أمير الاي؟ ... إنهم رجال

(١) د. سمير إسكندر، المرجع السابق، ص: ٢١١.
(٢) د. سمير إسكندر، المرجع السابق، ص: ٢٢٠.
(٣) د. سمير إسكندر، المرجع السابق، ص: ٢٢٠.
(٤) خالد محيي الدين، المرجع السابق، ص: ٢٨٩.

مارسوا الحكم فعلًا، ومارسوا السياسة فعلًا وعملًا، ومارسوا المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية..وكونوا لأنفسهم آراء ومبادئ في كل ذلك .. كانوا وزراء وأكثر من وزراء .. وإذا كانوا قد أنكروا ذواتهم فقرروا أن يتنازلوا عن مناصبهم كوزراء، فكيف نطالبهم بانكار الذات إلى حد أن يتنازلوا عن عقلياتهم_العقليات التي درست السياسة وخبرت الحكم_ليعودوا إلى ثكناتهم ولا شأن لهم بالحكم ولا بالسياسة؟ (كيف يرتاحون ونرتاح على هذا الوضع!!"

شكل ١٠٠: الديمقراطية!

المواطن المصري: "خليكم على طول.. أحسن اذا وقفنا حنرجع لورا!!.."

(روزاليوسف، ٢٢ مارس ١٩٥٤)

شكل ١٠١: الحرية!

"مونتريال: اكتشف عالمان من كندا منطقة السرور في المخ!"

نجيب: وجدتها وجدتها!

(روزاليوسف، ٢٢ مارس ١٩٥٤)

شكل ١٠٢: الحرية الوليدة – الحياة البرلمانية!

المواطن المصري: "أنا اللي هارضعها بنفسي عشان أضمن انها تعيش!!"

(روزاليوسف، ٢٩ مارس ١٩٥٤)

شكل ١٠٣: موكب الدستور!

(روزاليوسف، ٢٢ مارس ١٩٥٤)

ورسم رخا في "أخبار اليوم" نجيب يفتح نافذة (حرية الصحافة) ويخاطب صحفي قائلًا: "أنا فتحت لك الشباك ... عايز تشم هوا شم هوا ... عاوز ترمي نفسك منه ارمي نفسك منه". نجد في الصيغة التهكمية التي وضعها رخا على لسان نجيب إشارة لعدم وجود نية حقيقية في تحقيق حرية الصحافة. وفي كاريكاتير آخر، أعرب رخا بأن سلاح الرقابة الصحفية الذي استعمله بعض رؤساء الوزراء، وعلى رأسهم مصطفى النحاس وفؤاد سراد الدين وعلي ماهر، قد انقلب ضدهم.

شكل ١٠٤: حرية الصحافة!
(أبو العينين، ١٩٩٠)(١)

شكل ١٠٥: الرقابة الصحفية!
(أبو العينين، ١٩٩٠)(٢)

(١) سعيد أبو العينين، "رخا..فارس الكاريكاتير"، أخبار اليوم، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص: ١٤٩.
(٢) سعيد أبو العينين، المرجع السابق، ص: ١٤٩.

ولم تتبن عدد من الصحف، وعلى رأسها "المصري"، موقف "روزاليوسف" من قرارات مارس، بل على العكس، فقد شنوا حملات تحريض واسعة ضد حركة الجيش مطالبين بضرورة عودة الجيش لثكناته. ويعتقد محيي الدين أن مجلس الثورة وضباطه قد تفاجؤوا بانتهاز فرصة مساحة الحريات التي أتيحت في الفترة من ٥ مارس وحتى ٢٥ مارس لشن هجوم ضارٍ عليهم، مما أثار مخاوفهم وكان دافعًا لعبد الناصر للتفكير في خطة التراجع عن قرارات مارس[١].

والحقيقة أن أزمة مارس قد كشفت عن الصراع الدائر خلف الكواليس بين مؤيدي الديمقراطية والداعين لها من خلال وسائلها المشروعة من إقرار دستور وعودة الحياة النيابية وحرية الصحافة وعودة الأحزاب وبين الرافضين للديمقراطية والرافضين لعودة الحياة النيابية والمؤيدين للسلطة الفردية، وقد انتصر في النهاية الفريق الثاني الذي مثله جمال عبد الناصر.

واشتعل الهاجس عند الناس من الديمقراطية والانتخابات، فقد كان لديهم مخاوف عميقة من أن الانتخابات لن تسفر إلا عن عناصر مثل تلك التي كانت تأتي في البرلمان قبل الثورة.

وانهمك عبد الناصر في تلك الأيام في حشد أكبر قدر من ضباط الجيش حوله، ممن هم ضد الديمقراطية، وفي يوم ٢٨ مارس. أضرب عمال السكة الحديد، وأضرب عمال النقل العام، واعتصموا مطالبين بإلغاء قرارات ٥ مارس ومطالبين باستمرار الثورة، وخرجت مظاهرات تهتف ضد الديمقراطية وضد عودة الأحزاب. كان واضحًا أن هذا من تدبير عبد الناصر الذي صارح محيي الدين عقب عودته الأخير من المنفى قائلًا: "لما لقيت المسألة مش نافعة قررت أتحرك، وقد كلفني الأمر أربعة آلاف جنيه"[٢].

وسبق تلك المظاهرات وقوع ستة انفجارات دفعة واحدة في القاهرة، أثارت مزيد من المخاوف والهواجس حول مخاطر انفلات الوضع وحدوث فوضى[٣]. وانتشرت وقتها فكرة "إما وإما"، أي إما مجلس الثورة وإما الفوضى! لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع في طريق الديمقراطية. والإيحاء بأن الأمن قد يهتز وأن الفوضى ستسود[٤].

---

(١) خالد محيي الدين، المرجع السابق، ص: ٢٩٦.
(٢) خالد محيي الدين، المرجع السابق، ص: ٢٩٨.
(٣) خالد محيي الدين، المرجع السابق، ص: ٣٠٥.
(٤) خالد محيي الدين، المرجع السابق، ص: ٣٠٥.

وأخيرًا قرر مجلس قيادة الثورة في ١٤ نوفمبر عام ١٩٥٤ إعفاء محمد نجيب من جميع المناصب التي كان يشغلها، وأن يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرًا وأن يستمر مجلس قيادة الثورة في تولي كافة سلطاته بقيادة عبد الناصر [١]. يقول نجيب في مذكراته بأنه في هذا اليوم أتاه عبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم وقالا له في خجل: "إن مجلس الثورة قرر إعفاءكم من منصب رئيس الجمهورية"، فرد نجيب: "أنا لن أستقيل الآن لأني بذلك سأصبح مسؤولًا أمام التاريخ عن ضياع صلة السودان بمصر، أما إذا كان الأمر إقالة فمرحبًا لأنكم تعفونني من مسؤولية لم يعد ضميري يحتملها"، وتم وضع نجيب تحت الحراسة والإقامة الجبرية حتى أكتوبر ١٩٨٣ [٢].

وكتب نجيب: "كان للثورة أعداء وكنا نحن أشدهم خطورة..كان كل ضابط من ضباط الثورة يريد أن يملك..يملك مثل الملك..ويحكم مثل رئيس الحكومة. لذلك فهم كانوا يسمون الوزراء بالسعاة..أو بالطراطير..أو بالمحضرين..وكان (زملاؤهم) الضباط يقولون عنهم: طردنا ملكًا وجئنا بثلاثة عشر ملكًا آخر [٣].

ويرى بعض ممن عاصروا عبد السميع بأنه كان مرحبًا بالثورة ولكن ثقافته ونبوغه السياسي مكناه من قراءة سلبياتها قبل ايجابياتها، فقد كان معارضًا وبشدة فكرة سيطرة الجيش على نظام الحكم. وعندما واجه عبد السميع رقابة شديدة تمنعه من التعبير عن رأيه، ابتدع سلسلته الشهيرة "النفاق في حديقة الحيوان" والتي تعتبر بحق علامة بارزة في تاريخ الكاريكاتير السياسي. كان ما يقلق عبد السميع هو حقيقة أن معظم المصريين اضطروا لإخفاء مشاعرهم الحقيقية في فترة اتسمت بغياب الديمقراطية وبمصادرة الحريات. صور عبد السميع هذا النفاق والتملق للسلطة في سلسلته الإبداعية التي كان أبطالها حيوانات في أدوار آدمية، ليذكرنا بتلك الرسوم التي وجدت مسجلة في عدد من البرديات الساخرة التي سبق وأن عرضت في مقدمة الكتاب.

فمن رسوماته التي لا تنسى، الثعلب يخاطب الأسد ملك الحديقة قائلًا: "الديمقراطية معناها إن سيادتك تنتخب الرعايا اللي تحب تحكمهم!!" (روز اليوسف، ٢٢ مارس ١٩٥٤)، و في كاريكاتير آخر، الثعلب يشير إلى الحمار المخطط ويخاطب الأسد قائلًا: "ده متخطط عشانك".

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، "ثورة ٢٣ يوليو ١٩٢٥: تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص: ١٦٠.

(٢) محمد نجيب، المرجع السابق، ص: ٢٧٠.

(٣) محمد نجيب، المرجع السابق، ص: ٢٠١.

شكل ١٠٦: النفاق في حديقة الحيوان ١!

(روز اليوسف، ٢٩ مارس ١٩٥٤)

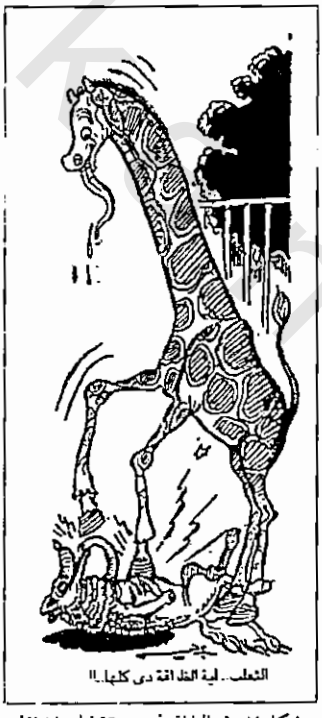

شكل ١٠٧: النفاق في حديقة الحيوان ٢!

"الثعلب..إيه الظرافة دي كلها..!!"

(روز اليوسف. ٥ يوليو ١٩٥٣)

إلا أن عبد السميع أخذ موقفًا مؤيدًا لعبد الناصر في موقفه المناهض والمحارب للإخوان المسلمين (الذين يتم الإشارة إليهم أحيانًا بالرجعية) والشيوعيين، وكان هذا قبل حادث المنشية الشهير الذي كان ذريعة لعبد الناصر للقبض على عدد كبير من الإخوان والزج بهم في السجون.

شكل ١٠٨: يعمل الإخوان والشيوعيون في جبة واحدة!

جمال عبد الناصر: "ياترى الدماغ في أي ناحية؟!"

(روزاليوسف، ٢٧ سبتمبر ١٩٥٤)

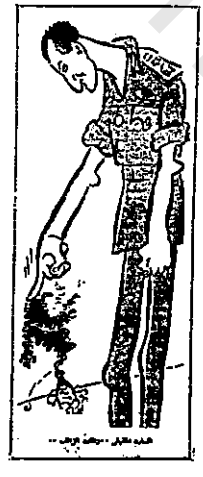

شكل ١٠٩: الخيانة!

"المارد الحقيقي .. والمارد المزيف!

(روزاليوسف، ١ نوفمبر ١٩٥٤)

شكل ١١٠: الرجعية!

الرجعي: "أنا راجل رجعي..بناتي (دسيسه وإشاعة) ما يبانوش على حد!!"

(روزاليوسف، ١٨ أكتوبر ١٩٥٤)

وسجل الفنان رخا إحباطه الشديد في تلك الفترة التي شهدت قمع للحريات لم يعهده قبل الثورة، مما جعله يتجنب رسم الأشخاص حتى لا يتعرض للبطش، حيث من المرجح ألا يتعرض لمحاكمة عادلة، كما أنه ساد استخدام وسائل التعذيب والامتهان مع المعتقلين.

وفي الاجتماع الذي دار بين المفكر محمود أمين العالم عندما تولى إدارة "أخبار اليوم" وبين عدد من رسامي الكاريكاتير وعلى رأسهم رخا وصاروخان ومصطفى حسين ومحمود ورؤوف، أبدى العالم ملاحظته بأن محصول الرسوم التي تنشر قليلة لا تتناسب مع عدد الرسامين الموجودين. كانت هذه الملاحظة سديدة وقد وضح رخا لـ العالم ما يعانيه هو ورسامو الكاريكاتير في هذه الفترة وهو أن ما يقدمونه من رسوم الآن ليس سوى مظاهرات على طريقة "يحيا الوفد"، كلها صور تمثل هتافات لما تقوم به الحكومة من أعمال، وهذا ليس صورًا كاريكاتورية، لأن الأصل في الكاريكاتير النقد، كما أن سياسة مصر غير واضحة بالنسبة لهم (١).

وما لبث أن اتضح أن نظام ثورة ٢٣ يوليو أتى داعمًا للحكم الفردي أكثر من أي فترة مضت، فقد اتخذ بناءً هرميًا، وكانت السمة الغالبة هي المركزية الشديدة التي تتحقق في شخص رئيس الجمهورية الذي يمثل قمة الهرم بينما تهبط المستويات من الرئيس إلى مرؤوسيه إلى مرؤوسيهم وهكذا (٢).

(١) سعيد أبو العينين، المرجع السابق، ص: ١٠٣-١٠٤.
(٢) طارق البشري، المرجع السابق، ص: ١٠٨.